

Distr.: General
5 April 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٢٩ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة

المقرر: السيد جويستان كيسوكا (جمهورية تنزانيا المتحدة)

أولا - مقدمة

- ١ - ترد التوصية التي سبق للجنة الخامسة أن قدمتها إلى الجمعية العامة في إطار البند ١٢٩ من جدول الأعمال في تقرير اللجنة الذي تتضمنه الوثيقة A/67/673.
- ٢ - وقد استأنفت اللجنة الخامسة نظرها في هذا البند في جلساتها ٢٤ و ٢٧ المعقودتين في ٨ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣. وترد البيانات التي أدلى بها والملاحظات التي أبدت خلال نظر اللجنة في ذلك البند في المحضرين الموجزين المتصلين بالموضوع (A/C.5/67/SR.24، و 27).
- ٣ - ولمواصلة النظر في هذا البند، كان معروضا على اللجنة الوثائق التالية:

المساءلة

التقرير المرحلي الثاني للأمين العام عن نظام المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/67/714)

التقرير ذو الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/67/776).



الرجاء إعادة استعمال الورق



القدرات المدنية

التقرير الأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/67/312)
التقرير ذو الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/67/583).

ثانياً - النظر في مشروع القرار A/C.5/67/L.22

- ٤ - في الجلسة ٢٧، المعقودة في ٢٨ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون "التقدم المحرز في إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة" (A/C.5/67/L.22)، قدمه رئيس اللجنة بناء على مشاورات غير رسمية نسقها ممثل مصر.
- ٥ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.5/67/L.22 بدون تصويت (انظر الفقرة ٦).

ثالثاً - توصية اللجنة الخامسة

٦ - توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

التقدم المحرز في إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٧٢/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٥٤/٦٠ المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ والجزء الأول من قرارها ٢٦٠/٦٠ المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ وإلى قراراتها ٢٨٣/٦٠ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٤٥/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٧٦/٦٣ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ و ٢٥٩/٦٤ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٠ و ٥٢٧/٦٦ المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢،

وإذ تعيد تأكيد التزامها بتعزيز المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة ومساءلة جميع الدول الأعضاء للأمين العام عن أداء الأمانة العامة،

وإذ تؤكد أن المساءلة ركيزة أساسية للإدارة المتسمة بالفعالية والكفاءة تتطلب اهتماماً والتزاماً قوياً على أعلى مستوى في الأمانة العامة،

وإذ تقر بالدور الهام لهيئات الرقابة في إنشاء نظام مساءلة مناسب للأمم المتحدة، وإذ تعيد تأكيد هذا الدور،

وإذ تسلّم بأن إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة عملية معقدة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام المرحلي الثاني عن نظام المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة^(١) وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة بالموضوع^(٢)،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام المرحلي الثاني عن نظام المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة^(١)؛

٢ - تؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(٢)، رهنا بأحكام هذه القرار؛

(١) A/67/714.

(٢) A/67/776.

- ٣ - تكرر تأكيد ما تنص عليه الفقرات ٤ و ٥ و ٦ و ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٥ و ١٧ و ١٩ و ٢٠ من الجزء الأول من قرار الجمعية العامة ٢٥٧/٦٦؛
- ٤ - **تلاحظ مع القلق** أن النظم القديمة المعمول بها حالياً في الأمم المتحدة فيما يتصل برصد وتقييم التقدم والأداء وأن مواطن الضعف في ترتيبات الإبلاغ المالي، لا تساعد على كفاءة فعالية رصد التقدم والأداء وتقييمهما؛
- ٥ - تشير إلى الفقرة ٣٨ من تقرير اللجنة الاستشارية^(٢) وتسلم بأن إطار الإدارة القائمة على النتائج ما زال في حاجة إلى مزيد من البلورة وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يبدأ تنفيذ الإطار بالتدرج بالقيام بما يلي:
- (أ) وضع خطة عمل تتضمن إجراءات محددة لتحسين تنفيذ مفهوم الإدارة القائمة على النتائج في الأمانة العامة، بطرق، من بينها بوجه خاص، ربط إدارة الموارد البشرية بالإدارة القائمة على النتائج؛
- (ب) تضمين تصميم المرحلة الثانية من مشروع تخطيط موارد المؤسسة، أي مرحلة نظام أوموجا الموسع، ما طلبته الجمعية العامة في مجالات التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والإبلاغ والتقييم؛
- ٦ - تشير أيضاً إلى الفقرة ٣٤ من تقرير اللجنة الاستشارية وتطلب إلى الأمين العام أن يوالي إطار الإدارة القائمة على النتائج بالتنسيق بحيث يراعى فيه ما يلي:
- (أ) الدروس المستفادة والتحديات والفرص المتصلة بتنفيذ مفهوم الإدارة القائمة على النتائج؛
- (ب) كيفية تحول اهتمام المنظمة بالمساءلة وعملية الميزانية من التركيز على تحقيق النواتج إلى التركيز على إحراز النتائج؛
- (ج) آراء الهيئات المعنية، ومن بينها لجنة البرنامج والتنسيق؛ وأن يوافي الجمعية العامة بتقرير في هذا الصدد في الجزء الأول من دورتها الثامنة والستين المستأنفة؛
- ٧ - **تشير كذلك** إلى التزام الأمين العام حيال مشروع إدارة المخاطر في المؤسسة، على نحو ما تبدى في الفقرة ٦٧ من تقريره السابق عن التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمم المتحدة^(٣)، وترحب بالتقدم المحرز حتى الآن صوب تنفيذ ذلك

(٣) A/66/692.

المشروع، وترحب أيضا بخطط الأمين العام المتصلة بإجراء تقييم للمخاطر على نطاق الأمانة العامة، وتطلب إليه أن يدرج النتائج في تقريره المرحلي القادم عن المسألة؛

٨ - تؤكد ضرورة التمييز بوضوح بين أدوار كل من الهيئات الإدارية والإدارة ومسؤولياتها، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يواصل تنفيذ سياسة إدارة المخاطر في المؤسسة، مع التركيز على دور الأمانة العامة ومسؤولياتها في إدارة المخاطر التي تنطوي عليها عملياتها؛

٩ - تسلم بأن الاتفاقات مع كبار المديرين تشكل هي وتقييمات نهاية السنة أدواتين فريدتين لمسئلتهم وتسهم في كفاءة الشفافية في المنظمة، وترحب بنشر الاتفاقات على الشبكة الداخلية للأمانة العامة (iSeek) وبإدراج المؤشرات الجديدة التي تعد أمرا حيويا لكفاءة فعالية تنفيذ مشاريع التحول الكبرى بالمنظمة وتطلب إلى الأمين العام أن ينظر في نشر الاتفاقات في المجال العام.

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ مزيدا من التدابير العملية لكفاءة أن يصبح نظام الاتفاقات أداة هادفة يعتد بها في مجال المسألة، وأن يتخذ إجراءات لمعالجة المسائل المنهجية التي تحول دون المديرين وتحقيق أهدافهم وأن يوافيها، في الجزء الأول من دورتها الثامنة والستين المستأنفة، بتقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

١١ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يوافيها، في الجزء الأول من دورتها الثامنة والستين المستأنفة، بتقرير عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تبقي مسألة تواتر التقارير المرحلية في المستقبل، قيد الاستعراض.